

تقرير حول أنشطة وكالة التنمية الاجتماعية
خلال سنة 2002

I - تقديم:

أ - مهام الوكالة:

تعتبر وكالة التنمية الاجتماعية تجسيدا لإرادة السلطات العمومية في دعم المجهودات الوطنية في مجال محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، و ذلك من خلال إحداث مؤسسة عمومية تركز في عملها على مبادئ الشراكة والمساهمة و القرب من الفئات المستهدفة و التجاوب السريع معها. و تتجلى مهمة الوكالة في دعم الأنشطة والبرامج الهادفة إلى التحسين المستمر لظروف عيش السكان الأكثر فقرا، و ذلك من خلال تقديم دعم تقني ومالي لإنجاز مشاريع تنمية اقتصادية و اجتماعية بمبادرة من السكان المعنيين و المستهدفين.

ب - أهداف الوكالة:

تستهدف الوكالة في تدخلها المشاريع الصغرى ذات الأثر الفعلي على ظروف عيش السكان الأكثر فقرا ودخلهم. و يمكن تلخيص هذه المجالات كالاتي:

- التنمية الجماعية من خلال دعم إنجاز مشاريع صغرى تهم التجهيزات الأساسية الاجتماعية.
 - دعم الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص العمل من خلال مساندة ودعم المقاولات الصغرى.
 - دعم القدرات المؤسساتية لشركاء الوكالة من خلال التكوين والإعلان والدعم التقني.
- و يحضى المجال القروي والمجالات الشبه حضرية و جيوب الفقر الحضرية، خصوصا المدن العتيقة، بالأولوية في تدخل وكالة التنمية الاجتماعية.

كما يعتبر التعاقد و الشراكة المبادئ الأساسية لتدخل الوكالة. حيث أن تحديد أهداف مشتركة والتدخل المباشر للأطراف المعنية بالإنجاز يعد أكبر ضمان لإنجاح المشاريع الممولة.

ولإعطاء مدلول ملموس للمقاربة التشاركية والتشاور، تقوم الوكالة بالإضافة إلى مواردها البشرية، بالاعتماد على الفاعلين المحليين من أجل تقييم احتياجاتهم وبلورة مشاريعهم وإنجازها. وتتوجه تدخلات الوكالة لفائدة الفئات الأكثر فقرا مع الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد:

1- المناطق الجغرافية الأكثر فقرا⁽¹⁾.

¹ - أعدت وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن في شهر مارس 2001 وثيقة ترتب فيها عملات جماعات حسب مؤشر الفقر. هذا الأخير يتم تحديده على أساس مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، كنسبة التمدد والبطالة ووفيات الأطفال والربط بشبكة الماء والكهرباء والمواصلات. هذه الوثيقة تعتبر مرجعا أساسيا لترتيب المشاريع القابلة للتمويل، وذلك بغرض إعطاء الأولوية للمشاريع التي تأتي من المناطق الأكثر فقرا.

- 2- الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر هشاشة، مع التركيز على مقارنة النوع الاجتماعي.
- 3- طبيعة المشاريع ذات الوقع الإيجابي على ظروف ومستوى عيش الفئات المستهدفة.

II - موجز عن الأنشطة المنجز

تمحورت أنشطة وكالة التنمية الاجتماعية خلال سنة 2002، حول السعي لتحقيق خمسة أهداف أساسية وهي:

- 1- متابعة وضع الهياكل الإدارية للوكالة وخاصة إحداث المنسقيات الجهوية، و وضع نظام التدبير المعلوماتي و استراتيجية التواصل.
- 2- سن سياسة لتكوين الموارد البشرية للوكالة ولشركائها.
- 3- تقوية المقاربة التشاركية من خلال متابعة تنظيم اللقاءات الجهوية و الورشات المحلية.
- 4- بدء تنفيذ بعض البرامج و المشاريع التنموية المحلية.
- 5- تقوية مشاريع التعاون الدولي.

و تعتبر سنة 2002، مرحلة أساسية بالنسبة للوكالة و ذلك لمجموعة من العوامل، لعل أهمها أنهما مكنت من:

- الإحداث التدريجي للأنظمة والوسائل الضرورية لإنجاز أهداف الوكالة.
- تحسين و تعميق المعرفة بالظروف الحقيقية التي توطر العمل الميداني.
- تقويم مناهج وأساليب العمل بغرض تحسين فعالية تدخل الوكالة.
- تحديد ومعرفة الشركاء المحتملين في إطار تقوية العمل الميداني للوكالة و وضع مجموعة من الاتفاقيات الإطار.
- مراجعة الأهداف الواجب تحقيقها على المدى القصير.
- تعبئة المانحين الدوليين لدعم عمل الوكالة.
- وضع استراتيجية التواصل.

وتبعا لنص القانون المحدث للوكالة⁽²⁾، عقد مجلسها الإداري دورتين خلال شهر يناير و يوليو 2002. و قد تمت المصادقة، في الدورة الأولى، على دليل مناهج الوكالة وعلى هيكلها الإداري، كما تمت الموافقة على برنامج عمل سنة 2002. أما الدورة الثانية للمجلس الإداري، فقد خصصت لعرض تقرير الأنشطة الخاص بنصف السنة الأول.

III- الأنشطة المنجزة حسب الأهداف:

الهدف الأول: متابعة وضع الهياكل الإدارية لوكالة التنمية الاجتماعية وخصوصا إحداث المنسقيات الجهوية، و وضع نظام التدبير المعلوماتي و سن استراتيجية التواصل.

I- إحداث المنسقيات الجهوية للوكالة:

تابعت الوكالة، خلال سنة 2002، تقوية هياكلها المركزية بالموارد البشرية والمادية، كما تم إحداث خمس منسقيات جهوية تشتغل على مستوى مجموعة من الأقاليم والعمالات (مرفق رقم 1). و تميزت هذه السنة كذلك، باعتماد أول هيكل إداري للوكالة.

ب- تنمية الموارد البشرية:

شغلت الوكالة، خلال سنة 2002، 28 عوناً اختيروا من بين 500 ملف ترشيح، تمت دراستهم خلال تسع دورات عقدتها لجان أوكل إليها انتقاء المرشحين. وهكذا انتقل إجمالي الموارد البشرية بالوكالة من 13 عوناً خلال 2001، إلى 41 عوناً خلال 2002، موزعين كالتالي: 28 بالإدارة المركزية و 13 بالمنسقيات الجهوية.

² - قانون رقم 99/12 القاضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية.

توزيع الموارد البشرية حسب الإطار

أعوان التنفيذ	أعوان.....	الأطر	الأطر العليا	خارج الإطار

ج- تقوية نظام التدبير المحاسباتي والمالي:

قامت وكالة التنمية الاجتماعية، خلال سنة 2002، بمساعدة من مكتب الإستشارة المتخصص (ك.ب.م.ج)، ببدأ العمل بنظام تدبير محاسباتي ومالي يجيب عن احتياجات مختلف الممولين في مجال المعلومات المالية، ويضمن صحة و صدقية المعلومات المحاسبية والمالية الخاصة بالوكالة.

في هذا الإطار يمكن الإشارة للنتائج الأساسية المحصلة، كالاتي:

- إعداد و اعتماد دليل العمليات المحاسبية والمالية الذي يتناول البعد المحاسباتي والمالي للوكالة، ويرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

● تقوية نظام المراقبة الداخلية.

● تجنب /الإختناقات/ صعوبات إنجاز العمليات.

● ضمان صحة و صدقية المعلومات المحاسبية والمالية.

- وضع مخطط حسابات وكالة التنمية الاجتماعية واعتماد محاسبة عامة. حيث تم تكييف مخطط

المحاسبة للاحتياجات الخاصة لوكالة التنمية الاجتماعية، و ذلك بالاعتماد على القواعد الأساسية

للمحاسبة. و في هذا الإطار تم وضع دليل خاص للمحاسبة العامة و آخر للمحاسبة التحليلية.

- إعداد و بدأ العمل بدليل محاسبة الميزانية.

- إعداد و بدأ العمل بدفتر التحملات الخاص بالافتحاص السنوي، وكذا إعداد قواعد معلوماتية

لهذا الغرض.

د- نظام التدبير المعلوماتي للوكالة:

تعتزم وكالة التنمية الاجتماعية اعتماد نظام للتدبير المعلوماتي يمكن بطريقة أوتوماتيكية ومعلوماتية، من إجراء مختلف العمليات.

و في هذا الإطار، قامت الوكالة بإنجاز دراسة لإحداث مخطط مديري للنظام المعلوماتي، و توفير الموارد المعلوماتية الضرورية لوضع و تفعيل هياكل الوكالة. و قد همت هذه الدراسة مناهج الوكالة بصفة تدريجية و ذلك حسب درجة الضبط الفعلي لهذه المناهج.

و قد أوكلت مهمة إنجاز نظام التدبير المعلوماتي، من خلال صفقة عمومية، إلى شركة < كاب أنفو > المتخصصة في دراسة و إعداد الأنظمة المعلوماتية.

من جهة أخرى، قامت الوكالة بتحديد و توفير التجهيزات التقنية و المعلوماتية على صعيد مختلف هياكل المؤسسة، و ذلك استجابة للحاجيات المستعجلة.

د-1- المعدات التقنية:

التوجيه	الوصف التقني	التعريف
بالنسبة للإدارة المركزية و المنسقيات	النظام و الآلات. الربط مع اتصالات المغرب، مارنيس، حساب أنترنيت.....	وضع نظام للهاتف، و الشبكة الداخلية و الأنترنت
	سمعي بصري و تصوير

د-2- المعدات المعلوماتية:

التوجيه	الوصف التقني	التعريف
الإدارة المركزية و المنسقيات		وحدة المعالجة
الإدارة المركزية و المنسقيات		

د-3- البحث و التنمية:

إن طبيعة و خصوصية مجال تدخل الوكالة جعلت من الضروري تحديد مناهج الاشتغال في أفق جعلها أوتوماتيكية. و قد أسفر هذا العمل عن إعداد نظام مرحلي لتدبير المشاريع و كذا إعداد دليل مناهج عملياتي. و يعتبر هذا الدليل وثيقة أساسية و مرجعية بالنسبة لكل العاملين بالوكالة. >مرفق <2.

هـ - التواصل:

و بغرض دعم عملها الميداني، قامت الوكالة خلال سنة 2002 ، بإعداد وسائل تواصلية ملائمة لطبيعة الفئات المستهدفة بنشاطها. و نورد في هذا الصدد:

- الملف التعريفي المؤسسي الموجه بالأساس لمختلف الشركاء المؤسساتيين و المانحين الدوليين. و قد تم إنجازها باللغات العربية و الفرنسية و الإنجليزية و الإسبانية.
- دليل الشركاء الذي يلخص دليل العمليات، بالفرنسية و العربية.
- المطويات التعريفية.
- الملصقات التي تستعمل من طرف الوكالة عند المشاركة في أنشطة خارجية.
- طبع أوراق و نماذج المستندات المستعملة من طرف الوكالة و ذلك لتوحيد المراسلات و إضفاء مظهر موحد على مختلف العمليات التواصلية التي تقوم بها الوكالة <مراسلات.....>.

و من جهة أخرى، تم إعداد شريط سمعي بصري يعكس جوانب مختلفة من أنشطة الوكالة و ذلك لاستعماله خلال الملتقيات و التظاهرات التي تنظمها. و قد تم إنجاز نسخ من هذا الشريط باللغات العربية و الإنجليزية و الفرنسية و كذا باللهجات الأمازيغية الثلاث.

و شاركت الوكالة في مجموعة من الملتقيات منها: منتدى الجمعيات القروية بتاحناوت، معرض مبادرة، المنتدى الدولي و المنتدى الاجتماعي ببوزنيقة. و قد شكلت هذه المناسبات فرصة للالتقاء بالجمعيات و الشركاء المؤسساتيين للوكالة.

و بغرض تقوية التواصل الداخلي و وضع ميثاق أخلاقيات يلزم جميع العاملين بالوكالة، عهد إلى لجنة داخلية مصغرة، مثلت فيها مختلف هياكل المؤسسة، بوضع أرضية تحدد مختلف المسارات و التيارات التواصلية و كذا الآليات الضرورية لدعم و تسهيل تلك المسارات من خلال خطة عمل مضبوطة.

الهدف الثاني: سن سياسة لتكوين الموارد البشرية للوكالة و لشركاءها.

بغرض توحيد مقاربات و أدوات عمل جميع أطر الوكالة المطالبين بالمساهمة في دعم و تأطير الشركاء لبلورة مشاريع تستجيب لمعايير الانتقاء، بحسب طبيعة كل مشروع، قامت الوكالة بتنظيم عدة طاوولات مستديرة لفائدة جميع الأطر. و يعكس الجدول التالي مختلف المواضيع التي كانت محور هذه الطاوولات المستديرة:

التاريخ	المواضيع
/05/28 2002	أشكال الدعم المؤسسي للشركاء
/05/02 2002	الأنشطة المدرة للدخل و المحدثه لفرص الشغل: مجالات و أشكال تدخل الوكالة.
/05/29 2002	معايير انتقاء المشاريع
/05/31 2002	التدبير الجماعي للصفقات
/06/13 2002	إرهاصات حول المقاربة التشاركية
/07/09	الزيارات الميدانية: الظروف الاجتماعية و الثقافية للمجموعات السكانية

2002	
/07/11	أدوات المقاربة التشاركية
2002	

و من جهة أخرى، استفاد مجموعة من أطر الوكالة من دورات تكوينية نظمت من طرف بعض شركاء الوكالة:

- التكوين المنظم من طرف المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي حول مرصد التشغيل في جهة الرباط سلا زمور زعير؛
 - التكوين المنظم من طرف وزارة الخارجية حول متابعة المشاريع؛
 - الطاولة المستديرة المنظمة من طرف وزارة التجهيز حول التقييم نصف المرحلي لبرنامج التزويد الشامل للعالم القروي بالماء الصالح للشرب؛
 - اللقاء حول السلفات الصغرى بالبحر الأبيض المتوسط، المنظم ببروكسيل أيام 9-10-11 دجنبر 2002، من طرف مؤسسة < سيفرا > المتخصصة في السلفات الصغرى، بتنسيق مع وزارة الخارجية و وزارة التشغيل بلجيكا؛
 - ورشة تكوينية لمدة يومين حول المناهج التعاقدية المرتبطة بالمساعدات الخارجية المنظمة من طرف الاتحاد الأوروبي، أيام 19 و 20 دجنبر 2002.
- و في نفس السياق، تم الاتفاق مع المعهد العالي للاتصال و الإعلام السمعي البصري، على تنظيم دورات يستفيد منها بعض الأطر لاستكمال تكوينهم في مجال التواصل الكتابي و الشفوي باللغة العربية.

الهدف الثالث: تقوية المقاربة التشاركية من خلال متابعة تنظيم اللقاءات الجهوية و الورشات المحلية
اللقاءات الجهوية:

نظمت الوكالة خلال سنة 2002، ستة لقاءات جهوية من مجموع سبعة لقاءات كانت مبرمجة. و يبقى الهدف من هذه اللقاءات هو تعريف الفاعلين المحليين في مجال التنمية، خصوصا الجمعيات، و الجماعات المحلية، و التعاونيات، و المصالح الخارجية للدولة و الغرف المهنية؛ بنشاط الوكالة و طريقة اشتغالها و مناهج تدخلها. و قد تمت هذه اللقاءات حسب الجدول التالي:

الجهة	تاريخ اللقاء	الجمعيات	الجماعات المحلية	المصالح الخارجية	التعاونيات	وسائل الإعلام
-------	--------------	----------	------------------	------------------	------------	---------------

17	----	27	76	36	2002/03/6-5	تادلة أزيلال
15	2	17	66	34	2002/03/22-21	فاس بولمان
3	----	25	24	55	2002/06/27-26	تازة تاونات الحسيمة
1	----	31	52	33	2002/10/11-10	دكالة عبدة
11	--	57	81	32	2002/11/1-10/31	ولاية تطوان >جهة تطوان <طنجة
13	20	15	121	53	2002/11/1-10/31	كلميم السمارة و العيون بوجدور الساقية الحمراء و واد الذهب الكويرة
60	20	172	420	243		المجموع

منذ بداية اشتغالها تكون الوكالة قد نظمت عشر لقاءات جهوية حضرها 1.697 مشارك؛ أي بمعدل 170 مشارك في كل لقاء.

ب - الورشات المحلية:

في إطار تقوية قدرات شركاء الوكالة حاملي المشاريع أو المحتمل أن يتقدموا بطلبهم في هذا الشأن، نظمت الوكالة 10 ورشات تكوينية من مجموع 12 ورشة كانت مبرمجة، و ذلك لفائدة 150 جمعية. و قد استغلت هذه الورشات لتقريب المشاركين من مناهج العمل المعتمدة من طرف الوكالة و كذا المقاربات المطلوبة لدعم المشاريع، كما يعكس ذلك الجدول التالي:

عدد الجمعيات المستفيدة	المواضيع	تاريخ الورشة	الأقاليم
27	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/05/21-20	جرادة
25	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/05/23-22	وحدة
30	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/06/19-18	أزيلال
24	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/06/21-20	خريبكة
27	- بناء الشركات - إعداد و صياغة المشاريع	2002/09/5-4-3	جرادة

25	- بناء الشراكات - إعداد و صياغة المشاريع	2002/09/8-7-6	وحدة
19	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/10/22-21	زاكورة
26	- القانون الأساسي للجمعيات - التدبير الإداري و المالي للجمعيات - أدوات المقاربة التشاركية - مقارنة النوع و التنمية.	2002/10/25-24	فوم زكيد
29		2002/20-19-18	أزيلال
27		2002/23-22-21	خريبكة
259			المجموع

ج- اللقاءات الإخبارية و التحسيسية:

قامت المنسقيات الجهوية فور إحداثها، بتنظيم مجموعة من الجولات و عقد اجتماعات إخبارية بمجموعة من أقاليم المملكة: <فكيك، الناظور، تاويريرت، بوغانان، بني تدجيت، بوعرفة، تازة، تاونات، الحسيمة، مكناس، إفران، الحاجب، مراكش، بني ملال، خريبكة، قلعة السراغنة، الحوز، سوس ماسة درعة> و عقدت خلالها اجتماعات و لقاءات .

و قد مكنت هذه اللقاءات من تقديم وكالة التنمية الاجتماعية و التعرف على شركاءها المحتملين، من جمعيات و تعاونيات و منتخبيين و ممثلي السلطات المحلية.

هذا العمل التنشيطي و التواصل هدف التعريف بمنهجية اشتغال الوكالة و تمكين الهيآت و المؤسسات التي تم الالتقاء بها من إعادة تحديد الأولويات المحلية، و بلورة أفكار مشاريع تنموية و تقديم بعض طلبات التمويل للوكالة من خلال المنسقيات الجهوية.

و قد تم كذلك تحديد مختلف المشاريع التنموية التي تنجزها أو تساهم في تمويلها منظمات دولية، وذلك بغرض أخذ فكرة حقيقية عن دينامية و مؤهلات الجمعيات المتواجدة، و استشراف إمكانات التعاون و التنسيق الممكنة. في هذا الإطار، عقدت لقاءات مع مجموعة من المنظمات منها: أو كسفام كيبك، ج س إ، ج م ت، نير إيست فوندايشون، إندا مغرب، كاثوليك روليف سيرفيس.....

و من جهة أخرى، عقدت المنسقيات الجهوية سلسلة لقاءات مع السادة الولاة و العمال، و رؤساء الجهات، و رؤساء المصالح الخارجية للوزارات <الفلاحة، التجهيز، المكاتب الجهوية للاستثمار

الفلاحي... > و ذلك لوضع ميكانزمات التعاون و الشراكة من أجل توحيد الجهودات لضمان تكامل بين الأنشطة الميدانية التي يقوم بها كل طرف.

هذه المبادرات مكنت من تعميق المعرفة بالمجالات الجغرافية للتدخل، و كذا ملامسة خصوصيات و مميزات الفاعلين التنمويين المحليين، و معرفة مختلف الأبعاد و العوائق التي يمكن أن تعترض عمل الوكالة، و ذلك من أجل أن يكون التدخل المستقبلي للوكالة فعالا و هادفا.

د- الطاومات المستديرة:

نظمت وكالة التنمية الاجتماعية طاومات مستديرة مع شركاءها، حيث تم الالتقاء بجمعيات السلفات الصغرى، و الجمعيات التنموية الوطنية، و الجمعيات العاملة في مجال تحسين وضعية المرأة، و الطفولة و المعاقين، و كذا الجمعيات التنموية المحلية و المؤسسات العاملة في مجال التكوين المهني. و قد كانت هذه الطاومات المستديرة فرصة لوضع الخطوط العريضة للتعاون المستقبلي بين هذه الجمعيات و المؤسسات و الوكالة. كما تم من جهة أخرى تنظيم طاومات مستديرة داخلية لفائدة أطر الوكالة بغرض توحيد التصور بشأن مبادئ و مناهج الاشتغال.

الطاومات المستديرة المنظمة خلال سنة 2002

العدد	الجمعيات و المؤسسات	التاريخ	المواضيع
21	الجمعيات و المؤسسات العاملة في مجال السلفات الصغرى	2002/07/19	أشكال العمل في مجال السلفات الصغرى
13	الجمعيات التنموية الوطنية	2002/10/05	الشراكة مع فعاليات المجتمع المدني
10	الجمعيات المهتمة بقضايا المرأة و الطفولة و المعاقين	2002/10/19	
17	الجمعيات المحلية التنموية	2002/11/02	
10	قطاعات حكومية و مهني التكوين المهني	2002/11/12	الشراكة مع الفعاليات العاملة في مجال التكوين المهني

هـ- الشراكة المؤسساتية:

بغرض تقوية التعاون و التنسيق و تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الحكومية و المؤسسات العاملة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في مجال تدخل وكالة التنمية الاجتماعية، قامت هذه الأخيرة ببدء مسار إعداد و تهيئ اتفاقيات للشراكة. و هكذا تم إعداد 24 مشروع شراكة هي الآن قيد الدرس، فيما تم توقيع أربع اتفاقيات مع كل من:

- وزارة الفلاحة و التنمية القروية و المياه و الغابات،

- وزارة الصيد البحري،

- الوزارة المنتدبة لدى وزير التشغيل و التكوين المهني و التنمية الاجتماعية و التضامن المكلفة بوضعية المرأة و حماية الأسرة و الطفولة و إدماج المعاقين،
- المندوبية السامية للمقاومين و أعضاء جيش التحرير.

الهدف الرابع: انطلاق العمل بالبرامج و مشاريع التنمية المحلية:

أ- دراسة طلبات التمويل:

منذ انطلاق عملها، توصلت الوكالة بأزيد من 1.120 طلباً³، كان من بينها 483 مشروعاً تنموياً تمت دراستها.

و خلال سنة 2002، توصلت الوكالة بـ 346 طلباً للتمويل أي ما نسبته 72 بالمائة من مجموع المشاريع. هذه الطلبات تنقسم بحسب مجالات تدخل الوكالة كالاتي:

- 136 بالنسبة للأنشطة المدرة للدخل <28 بالمائة>

- 329 بالنسبة للتجهيزات الاجتماعية الأساسية <68 بالمائة>

- 18 مشروعاً بالنسبة للدعم المؤسسي <4 بالمائة>.

و تجدر الإشارة إلى أن 34 بالمائة من هذه الطلبات تخص مشاريع الربط بالماء الصالح للشرب و السقي، و 19 بالمائة تتعلق بالأنشطة الاجتماعية التربوية لفائدة المرأة.

توزيع المشاريع حسب مجالات التدخل

النسبة المئوية	عدد طلبات التمويل	المجالات
22	108	الماء الصالح للشرب و التطهير
10	48	التربية
7	33	المسالك
19	94	اجتماعي تربوي
12	57	السقي
3	13	التكوين المهني
2	9	التكوين
25	121	مجالات أخرى
100	483	مجموع الطلبات

المرجع: بنك المعلومات الخاص بالوكالة- 2002/12/31

³ المقصود هنا بالطلبات مقترح مشروع أو فكرة مشروع >تم التعبير عنها بواسطة طلب في الموضوع أو خلال الاتصالات مع أطر الوكالة.<

و من جهة أخرى، تجب الإشارة إلى أنه من بين 483 طلب تمويل توصلت بها الوكالة، تم قبول تمويل 50 منها، أي حوالي 10 بالمائة من إجمالي الطلبات.

<جدول صفحة 11 بالفرنسية>

و الملاحظ كذلك أن أغلبية الطلبات قدمت أساسا من طرف الجمعيات بنسبة بلغت 93 بالمائة؛ فيما لا يشكل ما تقدم به باقي الشركاء سوى 7 بالمائة من مجموع طلبات التمويل.

<جدول صفحة 12>

و بغرض توحيد و تسهيل دراسة و برمجة المشاريع، قامت الوكالة بوضع نظام للتدبير المعلوماتي سيمكن من استغلال و تحليل المعطيات؛ و كذا إصدار حصيلة دورية تعكس وضعية المشاريع المتوصل بها من طرف الوكالة.

من جهة أخرى، قامت الوكالة بتهيئ منهجية تدبير دورة المشاريع. هذه المنهجية التي ستمكن من توحيد طريقة عمل مختلف هياكل الوكالة و ستسهل في نفس الوقت عملية دراسة و تتبع المشاريع.

د- المشاريع الممولة:

منذ انطلاق الوكالة في عملها، عقدت لجنة الانتقاء⁴ 3 دورات للنظر في إمكانية المساهمة في 19 مشروعا تنمويا؛ بينما عقدت لجنة المصادقة على المشاريع 13 اجتماعا تمت خلالها دراسة 95 مشروعا. و قد مكنت اجتماعات لجنة المصادقة على المشاريع و لجنة الانتقاء، من المصادقة على 50 مشروعا.

⁴ لجنة الانتقاء مكونة من ممثلي الإدارات و القطاع الخاص و المجتمع المدني، و يرأسها مدير الوكالة، و تدرس إمكانية مساهمة الوكالة في مشاريع تنموية عندما تكون هاته المساهمة فوق 500.000 درهم.

جدول اجتماعات لجنة المصادقة على المشاريع حتى 31 دجنبر 2002

الأشهر	19 مارس	13 ماي	25 يوليوز	31 يوليوز	19 شتنبر	27 شتنبر	11 أكتو بر	18 أكتو بر	13 نونبر	29 نونبر	4 دجنبر	13 دجنبر	27 دجنبر	المجموع
عدد المشاريع	6	5	6	32	5	15	5	2	4	9	3	2	1	95

و تتوزع المشاريع التي تمت المصادقة عليها كالاتي: 17 مشروعا خاصا بالأنشطة المدرة للدخل <34 بالمائة> و 33 مشروعا للتجهيزات الاجتماعية الأساسية <66 بالمائة>.

كما تجب الإشارة هنا إلى أن 66 بالمائة من المشاريع المدعمة خاصة بالربط بالماء الصالح للشرب و السقي، خصوصا بالجهات التي تضررت كثيرا بفعل الجفاف، كجهة سوس ماسة درعة و الجهة الشرقية و جهة كلميم السمارة و جهة مراكش تانسيفت الحوز.

و قد بلغت مساهمة الوكالة في الخمسين مشروعا المصادق على تمويلها، 15.413.475 درهما، أي حوالي 44 بالمائة من الكلفة الإجمالية لتلك المشاريع. أما نسبة 55 بالمائة المتبقية فقد تمت تعبئتها محليا من طرف الشريك و السكان المستفيدين من المشاريع.

على أن عدد الأشخاص الذين شملتهم الوكالة بتدخلها هو 64.057 شخصا متواجدين بصفة خاصة بالعالم القروي.

جدول توزيع المشاريع المصادق عليها حسب النوع و مجال التدخل

القطاع	عدد المشاريع	مجموع المستفيدين	الكلفة الإجمالية	المبلغ المصادق عليه	نسبة مساهمة الوكالة
الأنشطة المدرة للدخل	17	12458	11.883.719	4.649.717	39.13
التكوين المهني	2	145	3.569.990	750.000	21.01
السقي	14	12.286	5.908.279	3.699.717	62.62
دعم الصناعات التقليدية و الفلاحية	1	27	2.405.450	200.000	8.31
التجهيزات الاجتماعية الأساسية	33	51.599	23.524.862	10.763.758	45.75
الماء الصالح للشرب و التطهير	19	17.180	9.140.536	4.563.550	49.93
التربية	4	4.785	5.120.071	1.356.900	26.50
الاجتماعي التربوي	2	2.156	1.379.518	488.000	35.37
الصحة الأساسية	2	9.200	2.239.570	393.387	15.57
المسالك القروية	6	18.278	5.645.168	3.961.921	70.18

43.53	15.413. 475	35.408. 581	64.057	50	المجموع العام
-------	----------------	----------------	--------	----	---------------

د- الزيارات الميدانية:

بغرض دراسة كل تلك المشاريع، كان لزاما على أطر الوكالة القيام بعدة زيارات ميدانية من أجل مناقشة تفاصيل و طرق تنفيذ المشاريع مع الشركاء.

و في هذا الإطار، همت الزيارات الجهات التالية: سوس ماسة درعة، الجهة الشرقية، بني مالال، قلعة السراغنة، كلميم السمارة، العيون بوجدور، طنجة تطوان، الرباط سلا زمور زعير، مراكش تانسيفت الحوز، الحسيمة تازة تاونات، مكناس تافيلالت و جهة الدار البيضاء الكبرى.

كما تمت زيارات متعددة للتأكد من الإنجاز الفعلي لمكونات المشاريع المصادق عليها.

و من أجل زيارات ميدانية تتم بفعالية مرتفعة، أعدت الوكالة دليل الزيارة الميدانية، يتقيد بمضامينه مختلف الأطر أثناء زيارتهم الميدانية الاستكشافية أو أثناء زيارات المتابعة، و يمكنهم من جمع منهجي و متسلسل للمعلومات و المعطيات الضرورية لتقييم الدراسة التقنية و المالية للمشاريع المعنية.

و تدخل كل هذه الزيارات الميدانية في إطار برامج العمل المعدة شهريا من طرف المنسقيات الجهوية و القطاعات المختصة بالإدارة المركزية للوكالة، حيث تشكل بمناسبة كل مهمة ميدانية فرق مختلطة تحدد أهداف الزيارة و مدتها. كما تبرمج العمليات التي ستقوم بها ميدانيا مع حامل المشروع، و السكان المعنيين و المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية المختلفة عند الاقتضاء. و تستغرق الزيارة الميدانية على العموم نصف يوم عمل مع حامل المشروع و السكان المستهدفين. و هنا يجب التوضيح أنه تتم برمجة لقاء ضروري مع النساء في منطقة التدخل من أجل تقييم درجة اندماجهن في المشروع و كذا ملامسة احتياجاتهن الأساسية. و من بين تقنيات التنشيط المستعملة من طرف الفرق الميدانية نشير أساسا إلى الاجتماعات، و الاستجوابات، و ورشات العمل من أجل إعداد بطاقات مونوغرافية اجتماعية.

و تشكل هذه الزيارات الميدانية أهمية كبرى لأنها تمكن من التأكد من مجموعة من المعطيات المرتبطة بقابلية إنجاز المشروع. و في هذا الصدد، تجب الإشارة إلى أن أغلبية المشاريع المقدمة للوكالة تتم مراجعتها و إعادة تقييم كلفتها أثناء الزيارات الاستكشافية الميدانية. حيث أن عدم وضوح الرؤيا أو لنقص الخبرة يقوم حامل المشروع في البداية بإعداد تقييمات مالية تتم مراجعتها، فيما بعد، انطلاقا من

المعطيات الميدانية المرتبطة بمكونات المشروع و طريقة التنفيذ المقترحة. و بعد كل زيارة ميدانية يتم إعداد تقرير يعكس النتائج المحصلة و انطباعات الفريق الذي قام بالزيارة بخصوص المشروع.

الهدف الخامس: تقوية و تفعيل مشاريع التعاون الدولي.

عرفت سنة 2002 تنميم إعداد 3 اتفاقيات للتعاون مع البنك الدولي، و الاتحاد الأوروبي، و برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

و في هذا الصدد، استفادت الوكالة من دعم البنك الدولي بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي موجهة لتمويل مشروع تكلفته الإجمالية تبلغ 15 مليون دولار. أما دعم الاتحاد الأوروبي فيهم مشروع دعم تحسين وضعية تشغيل النساء القرويات و تدبير غابات شجرة الأركان في الجنوب الغربي للمغرب. هذا المشروع الذي يمتد على مدى 5 سنوات بكلفة إجمالية تبلغ 12 مليون أورو، نصفها عبارة عن هبة. و من جهة ثانية، فإن وكالة التنمية هي كذلك شريك لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية و وزارة الفلاحة من أجل إنجاز البرنامج الجزئي الوطني لمحاربة التصحر و آثار الجفاف <صابان>. كما استفادت الوكالة أيضا من دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال هبة بمبلغ 50.000 دولار و ذلك من أجل التقوية المؤسساتية لقدرات الوكالة.

و تجب الإشارة كذلك إلى أنه في إطار وضع هياكل وكالة التنمية الاجتماعية، توصلت الحكومة المغربية، عن طريق البنك الدولي، بهبة يابانية بمبلغ 3.991.000 درهم، و جهت لدعم الوكالة في مرحلة انطلاقها، خصوصا من أجل إعداد دليل المناهج و تحديد مشاريع نموذجية، و إعداد نظام التدبير المعلوماتي، و دعم البرنامج الأولي للتعريف بالوكالة على المستوى الجهوي.

و قد قامت الوكالة، خلال سنة 2002، بصرف مجموع المبلغ المتبقي من الهبة اليابانية، أي 2.6 مليون درهم، و تم إنجاز جميع الأداءات المرتبطة به. و من بين أهم الإنجازات التي تمت في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى:

- إعداد و تنميم دليل مناهج الوكالة من طرف فريق من المستشارين.

- إنجاز الدراسة الخاصة بالنظام المحاسباتي و المالي.
- إنجاز حملة الترويج بالوكالة من خلال تنظيم عدد من اللقاءات الجهوية و الإقليمية بغرض التعريف بها.
- إعداد الاستراتيجية التواصلية للوكالة.

و قد تم إقفال حساب الهبة اليابانية بتاريخ 4 أكتوبر 2002، بعد إنجاز مكوناته بنسبة 100 بالمائة. و هو الآن محور افتتاح من طرف المفتشية العامة للمالية.

من جهة أخرى، استجابت الوكالة لطبلي اقتراحات تقدم بهما الاتحاد الأوروبي. الأول يهتم تقوية قدرات الفاعلين في المجتمع المدني و السلطات المحلية في إطار التعاون اللامركزي، حساب الميزانية ب7-6002. و الثاني يهتم التعاون مع بلدان العالم الثالث في مجال الهجرة، حساب الميزانية ب7-667.

و من جهة أخرى و بغرض ضبط المناهج التعاقدية للمساعدة الخارجية للاتحاد الأوروبي، نظم هذا الأخير، بطلب من وكالة التنمية الاجتماعية، ورشة تكوينية أيام 19 و 20 دجنبر 2002 لفائدة أطر الوكالة. و قد حضرت هذه الورشة كذلك بعض الجمعيات باعتبارها شريكة للوكالة.

و في إطار التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة، تقوم الوكالة بتعاون مع وزارة الداخلية <مديرية الشؤون القروية> بإدارة برنامج <دعم الأطفال بالعالم القروي>، على مستوى أربع عمالات هي شفشاون، الصويرة الحوز و زاكورة.

و يتمحور هذا البرنامج حول نقطتين أساسيتين هما:

- تقوية القدرات المحلية.
- دعم الحق في الحياة و التنمية.

و من جهة أخرى، عقدت وكالة التنمية الاجتماعية عدة اجتماعات عمل مع منظمات دولية للشراكة الثنائية <4> و المتعددة الأطراف <2>، و مع السفارات <6>، و المنظمات التابعة للأمم

المتحدة <6> و كذا مجموعة من المنظمات غير الحكومية، و ذلك في إطار سعي الوكالة لوضع ميكانيزمات واضحة للشراكة تهم مختلف مجالات تدخلها.

و بغرض تقوية علاقات التعاون مع الصناديق الاجتماعية الدولية، نظمت الوكالة في شهر يوليو 2002، زيارة دراسية للصناديق الاجتماعية بكل من اليمن و مصر، و ذلك بهدف تبادل الخبرات و تهيئ بروتوكولي تعاون مع هاتين المؤسستين.

VI- خاتمة:

ركزت وكالة التنمية الاجتماعية جهوداتها، خلال السنتين الأخيرتين، على وضع هياكلها و مناهج عملها و أدوات اشتغالها. و كان الهدف جعل الوكالة مؤسسة عمومية فاعلة، تدار بطريقة حازمة و شفافة و تشتغل في إطار مقارنة تشاركية مؤسسة على مبدأ الشراكة مع الجمعيات التنموية المحلية. و قد استغلت هذه الفترة للتعريف بطريقة عمل الوكالة لدى شركائها المباشرين > الجمعيات غير الحكومية، و الجماعات المحلية < و كذا الشركاء المؤسساتيين العاملين في مجالات تدخل الوكالة خصوصا بالجهات الأكثر فقرا بالمملكة.

و بالنسبة للوكالة فإن الأمر يتعلق أساسا بنسج علاقات واضحة مؤسسة على الثقة و الشراكة و المسؤولية و تقوية التنسيق و البحث عن التكامل و توحيد الجهود بين مختلف المتدخلين العموميين على المستوى المحلي. الشيء الذي سيمكن من استثمار أنجع للموارد المتوفرة و الاستفادة من الخبرات و تصويب الأخطاء التي من الممكن أن تكون قد ارتكبت في الماضي، و بالتالي تجنب تكرار العمليات و تضخم المصاريف.

و موازاة مع ذلك، و في إطار فلسفة و مناهج عملها، شرعت الوكالة في دعم المشاريع التنموية، باعتبار ذلك نشاطها الأساسي، و ذلك بتوخي الحذر و الدقة خصوصا و أن الهدف خلال هذه المرحلة، كان هو تجريب المقاربات الجديدة و تصحيح أي اعوجاج يشوبها. و هو ما سيمكن الوكالة عندما تبلغ سرعتها الحقيقية من السير بوتيرة عمل تهدف إلى تحقيق قرابة 1000 مشروع في السنة في أحسن الظروف و بأكبر قدر من الضبط و الفاعلية.

إن الوكالة تعتبر أن هذه الخطوات استثمار ضروري حتى تتمكن من الانطلاق على أسس و أرضية صلبة، وإن كان الأمر يتطلب وقتاً و موارد إلا أنه من الضروري أن يعطي نتائج حقيقية في المراحل التالية.

و يمكن القول بأن التركيز على هذا الهدف، جعل الوكالة تعتمد إلى تخفيف وتيرة دراسة ملفات المشاريع و المصادقة عليها و ذلك بغرض تجنب الوقوع في الأخطاء التي يمكن أن تترتب عنها نتائج خطيرة بالنسبة لمصادقية الوكالة.

غير أنه و موازاة مع ذلك، فإن الوكالة قد واجهتها معوقات أساسية، مرتبطة بعوامل خارجية و أخرى متعلقة بظروف عملها. و يمكن هنا أن نشير إلى :

- عدم مواكبة الموارد المالية و البشرية للأهداف المسطرة بالنسبة للوكالة.
- ثقل المساطر الإدارية المرتبطة بالمصادقة على ميزانية الوكالة.
- التأخير الذي يحصل في تحويل ميزانية الوكالة.
- قانون الموظفين <نسبة العقد المسموح بها، و نظام أجور الموظفين>
- التأخر في إحداث المنسقيات الجهوية التي تعتبر الضامن الأساسي لمبدأ اقتراب الوكالة من المستهدفين من خدماتها.
- المعوقات المرتبطة بفترة انطلاق الوكالة.

إن معالجة هذه المعوقات ستمكن الوكالة من استثمار أفضل لأهم ما استخلصته من دروس من عملها خلال السنتين الأوليين، و بالتالي استدراك الأهداف التي سطرت بالنسبة لسنة 2001، من خلال تحقيق 400 مشروع تنموي محلي خلال سنة 2003.

و ستمكن بذلك الوكالة من لعب الدور الذي أناطته بها الحكومة في إطار سياسة محاربة الفقر و دعم التنمية الاجتماعية تبعاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.